

سلسلة التمارين في مادة الاقتصاد البنكي

التمرين الأول: بيانات متعلقة بأحد المصارف التجارية، حيث قيمة الوديعة الأولية 3500، نسبة الاحتياطي القانوني 22 % المطلوب:

1. إيجاد ميزانية المصرف لحد الدورة الخامسة .
2. حدد حجم الودائع المشتقة؟ استنتج حجم القروض الممنوحة؟
3. أوجد إجمالي الودائع الكلية؟
4. ما هو حجم الاحتياطي القانوني؟
5. إذا علمت أن نسبة التسرب النقدي هي 15%، اعد تقدير القيم السابقة، ماذا تلاحظ؟
6. ما هي العوامل المؤثرة على خلق النقود في البنوك التجارية ؟

التمرين الثاني:

يعمل بنك الجزائر في إطار رقابته و إشرافه على البنوك على تطبيق معايير التنظيم الاحترازي على أحد البنوك الجزائرية، حيث يحاول التأكد من إلتزامه بها، تتمثل تلك المعايير في معيار السيولة، معيار الملاءة، معيار تغطية و توزيع المخاطر.

1. تأكد من نسبة الاحتياطي القانوني للبنك (يجب الاحتفاظ بـ 15%)، علما أن:
مجموع الودائع و الالتزامات الأخرى = 84.200 مليون دج، و النقد لدى بنك الجزائر = 11.800 مليون دج
2. اذكر باختصار أهم العوامل المؤثرة على سيولة البنك ؟ كيف يمكنك الاطلاع على مختلف مستويات السيولة؟

التمرين الثالث:

لدينا المعلومات التالية عن البنك (س) لسنة 2020 و كانت عناصر الميزانية موضحة في الجدول التالي:

مليون دينار

المبلغ	الحساب	المبلغ	الحساب
158.74	ودائع جارية	39.62	ضرائب على الأرباح
135.13	قروض تجارية	05	معدات النقل
19.07	أوراق مالية	98.44	قروض من بنوك أخرى
33.37	أذونات الخزينة	176.71	قروض عقارية
45.70	أرباح غير موزعة	53.57	احتياطيات
100	أوراق تجارية مخصومة	62.38	عقارات و أثاث
7.01	أرصدة لدى البنوك المراسلة	60	رأس المال
142.14	ودائع التوفير	35.72	نقد بالخزينة
14.01	أرصدة لدى البنوك التجارية الأخرى	202.28	ودائع لأجل
261.40	أرصدة لدى البنك المركزي	18.7	شيكات برسم القبض
10.53	تكاليف التشغيل	65.68	شهادات إيداع

المطلوب:

1. حدد أسس ترتيب بنود الميزانية في البنوك التجارية؟
2. أعدد الميزانية المعايير المحددة بالسؤال الأول؟
3. أذكر أهم أسس العمل المصرفي؟
4. أحسب نسبة الرصيد النقدي لهذا البنك؟ ما هي العوامل التي من شأنها رفع هذه النسبة؟

تمرين الرابع

إذا توفرت لديك الميزانية الآتية لأحد المصارف التجارية لسنتي 2020-2021 ، وان المبالغ بالآلاف الدينانير
المطلوب: تقييم كفاءة إدارة السيولة في هذا المصرف.

2021	2020	الخصوم	2021	2020	الأصول
1205	1220	ودائع جارية	422	637	نقد بالخبزينة
417	565	ودائع التوفير	97	110	أرصدة لدى البنك المركزي
117	164	ودائع بإخطار	53	64	عملة أجنبية و ذهب
366	412	ودائع لأجل	82	105	أوراق تجارية مخصومة
117	182	أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	76	85	سندات حكومية
32	45	قروض من بنوك أخرى	95	112	شيكات برسم القبض
75	90	الاقتراض من البنك المركزي	279	285	أوراق مالية مشتراة
1000	1500	رأس المال	1396	1397	قروض تجارية
210	350	احتياطيات	415	1066	استثمارات متنوعة
116	212	أرباح غير موزعة	266	250	موجودات ثابتة أخرى
76	85	قروض من التأمينات	126	145	معدات النقل
			36	47	عقارات و أثاث
3731	4825	المجموع	3731	4825	المجموع

التمرين الخامس:

تتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري جانبيين، جانب أيمن و جانب أيسر، اليك البيانات الخاصة بميزانية بنك تجاري :
حدد أسس ترتيب بنود هذه الميزانية في الوضعين (1) و (2)
صحح الأخطاء الواردة ضمن الميزانية.
أكمل البيانات الناقصة.

المبلغ	المصادر (الاستخدامات)	المبلغ	الموارد (المطلوبات)
60	رأس المال	107.98	نقد بالخبزينة
53.57	احتياطيات	40.29	قروض من بنوك أخرى
165.52	ودائع لأجل	14.01	أرصدة لدى البنوك التجارية الأخرى
05	معدات النقل	18.7	شيكات برسم القبض
176.71	قروض عقارية	7.01	أرصدة لدى البنوك المراسلة
158.74	ودائع جارية	33.37	أذونات الخبزينة
124.4	ودائع التوفير	19.07	أوراق مالية
45.70	أرباح غير موزعة	65.68	شهادات إيداع
261.40	أرصدة لدى البنك المركزي	84.98	قروض تجارية
39.62	ضرائب على الأرباح	1002.5	الاعتماد المستندي
100	أوراق تجارية مخصومة	62.38	عقارات و أثاث
...؟.....	المجموع؟...	المجموع

حل التمرين الأول:

1. إعداد الميزانية لحد الدورة الخامسة

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول	
3500	الوديعة الأولية	770 2730	السيولة القرض	
2730	الوديعة المشتقة رقم 1	600.6 2129.4	السيولة القرض	المرحلة الأولى
2129.4	الوديعة المشتقة رقم 2	468.468 1660.932	السيولة القرض	المرحلة الثانية
1660.932	الوديعة المشتقة رقم 3	365.405 1295.527	السيولة القرض	المرحلة الثالثة
1295.527	الوديعة المشتقة رقم 4	285.016 1010.511	السيولة القرض	المرحلة الرابعة
1010.511	الوديعة المشتقة رقم 5	222.312 788.198	السيولة القرض	المرحلة الخامسة

2. إيجاد حجم الودائع المشتقة:

حجم الكتلة النقدية التي يمكن للمصرف خلقها في حالة عدم تسرب نقدي هي

$$\Delta M = \Delta c \times k = \Delta c \times \frac{1}{\alpha} = 3500 \times \frac{1}{0.22} = 3211 \times 4.4545$$

$$\Delta M = 15909.09090$$

3. ومنه مقدار الودائع المشتقة هو

$$\Delta M - \Delta c = 15909.09090 - 3500 = 12409.1$$

4. استنتاج حجم القروض الممنوحة:

$$\text{حجم القروض الممنوحة} = \text{حجم الودائع المشتقة} = 12409.1$$

5. حجم إجمالي الودائع الكلية هو 15909.09090

6. حجم الاحتياطي القانوني هو

$$\Delta M \times 0.22 = 15909.09090 \times 0.22 = 3500$$

في وجود تسرب نقدي يتغير مضاعف الائتمان :

$$K = \frac{1}{1 - (1 - b)(1 - a)} = \frac{1}{a + b - ab} = \frac{1}{0.22 + 0.15 - 0.15 \times 0.22}$$

$$= 1/0.403 =$$

$$\Delta M = \Delta c \times k = 3500 \times 2.48 = 8674.86$$

تحد نسبة التسرب النقدي من القدرة الإقراضية للبنوك فينخفض بذلك إجمالي القروض الممنوحة

حل التمرين الثاني:

1. حساب نسبة الاحتياطي القانوني:

$$\%14 = 0.140 = \frac{11800}{84200} = \frac{\text{النقد لدى بنك الجزائر}}{\text{التزامات أخرى + مجموع الودائع}} = \text{نسبة الاحتياطي القانوني}$$

2. سيولة البنك التجاري

أهم نسبة لتقدير مدى جاهزية البنك للوفاء بالتزاماته هي نسبة الرصيد النقدي و التي تتأثر بالعناصر التالية:

- زيادة الإيداع النقدي من قبل المتعاملين.
- زيادة الاقتراض من البنك المركزي .
- تحقق رصيد دائن للبنك عند البنوك الأخرى نتيجة عملية المقاصة.
- سداد قروض منحت في وقت سابق .
- زيادة رأس المال.

و للتعرف عن مستويات السيولة يمكن التفرقة بين ثلاث درجات للسيولة.

المستوى الأول: نسبة الاحتياطي النقدي القانوني = رصيد البنك التجاري المودع لدى البنك المركزي/ الودائع + الالتزامات الأخرى

المستوى الثاني: نسبة الرصيد النقدي = رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري/ الودائع + التزامات أخرى.

و هذا المستوى يبين مدى جاهزية المصرف لمواجهة طلبات السحب لأنها تمثل مجموع السيولة الموجودة لدى البنك التجاري و البنك المركزي.

المستوى الثالث: نسبة السيولة = رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + نقود بخزينة البنك التجاري + الأصول شديدة السيولة/ الودائع + التزامات أخرى.

حل التمرين الثالث:

1. اعداد ميزانية البنك:

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
نقد بالخبزينة	35.72	ودائع لأجل	202.28
أرصدة لدى البنك المركزي	261.40	ودائع جارية	158.74
أرصدة لدى البنوك التجارية الأخرى	14.01	ودائع التوفير	142.14
شيكات برسم القبض	18.7	شهادات إيداع	57.48
أرصدة لدى البنوك المراسلة	7.01		
أذونات الخزينة	33.37	قروض من بنوك أخرى	98.44
أوراق تجارية مضمونة	100	رأس المال	60
أوراق مالية	19.07	احتياطات	53.57
قروض تجارية	84.98	أرباح غير موزعة	45.70
قروض عقارية	176.71		
عقارات و أثاث	62.38		
معدات النقل	05		

المجموع	818.35	المجموع	818.35
---------	--------	---------	--------

كل من تكاليف التشغيل و الضرائب على الأرباح نجدها في جدول خارج الميزانية

2. حساب نسبة الرصيد النقدي: (1 نقطة)

سيولة البنك التجاري لدي المركزي + النقد بالصندوق =

$$\%45.01 = 0.4508 = \frac{297.12}{659.08} = \frac{261.5+35.72}{(202.28+158.74+142.14+57.48)+98.44} =$$

العوامل التي من شأنها رفع هذه النسبة هي:

- ✓ زيادة الإيداع النقدي من قبل المتعاملين.
- ✓ زيادة الاقتراض من البنك المركزي .
- ✓ تحقق رصيد دائن للبنك عند البنوك الأخرى نتيجة عملية المقاصة.
- ✓ سداد قروض منحت في وقت سابق .
- ✓ زيادة رأس المال.

حل التمرين الرابع:

المبلغ	الخصوم (الموارد)	المبلغ	الأصول (الاستخدامات)
158.74	ودائع جارية	107.98	نقد بالخرزينة
124.4	ودائع التوفير	261.40	أرصدة لدى البنك المركزي
165.52	ودائع لأجل	14.01	أرصدة لدى البنوك التجارية الأخرى
65.68	شهادات إيداع	7.01	أرصدة لدى البنوك المرأسلة
		18.7	شيكات برسم القبض
60	رأس المال	33.37	أذونات الخزينة
53.57	احتياطيات	100	أوراق تجارية مخصومة
45.70	أرباح غير موزعة	19.07	أوراق مالية
40.29	قروض من بنوك أخرى	84.98	قروض تجارية
		0	قروض عقارية
		05	معدات النقل
		62.38	عقارات و أثاث
713.9	المجموع	713.9	المجموع

لا تدرج ضرائب على الأرباح ، الربح الخاضع للضريبة بالميزانية

أسس العمل المصرفي هي: الربحية ، السيولة ، الأمان

1. يمكن التفرقة بين ثلاث درجات للسيولة:

المستوى الأول: نسبة الاحتياطي النقدي القانوني = $\frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع + التزامات أخرى}}$

المستوى الثاني: نسبة الرصيد النقدي = $\frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي} + \text{السيولة لدى البنك التجاري}}{\text{الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$

هذا المستوى يبين مدى جاهزية المصرف لمواجهة طلبات السحب لأنها تمثل مجموع السيولة الموجودة لدى البنك التجاري و البنك المركزي

المستوى الثالث:

نسبة السيولة = $\frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي} + \text{السيولة لدى البنك التجاري} + \text{الاصول شديدة السيولة}}{\text{الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$

نقصد بالاصول شديدة السيولة بالاصول التي يمكن تحويلها بسرعة و التي يمكن بيعها دون أن يكون ذلك على حساب سعرها و هذا المستوى أكثر شمولاً (أذونات الخزينة، أوراق تجارية مخصومة، أوراق مالية و استثمارات).

حل التمرين الخامس:

1. حساب نسب السيولة:

علما أن:

- أرصدة سائلة أخرى في هذا المثال هي عملة أجنبية وذهب.
- الودائع وما في حكمها أو التزامات أخرى = ودائع جارية + ودائع توفير + ودائع لاجل + قروض من البنك المركزي + قروض من التأمين + أرصدة مستحقة الدفع + صكوك مستحقة الدفع + مستحق للمصارف الأخرى + حسابات دائنة
- الاحتياطيات الأولية = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + عملة أجنبية وذهب
- الاحتياطيات الثانوية = أوراق مخصومة + سندات الحكومة + حوالات + أوراق مالية + مستحق على المصارف + استثمارات متنوعة
- نسبة السيولة القانونية هي نسبة السيولة العامة و تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف ، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقييم كفاءة إدارة السيولة .

وتشير نسبة السيولة القانونية انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

نسبة التوظيف: وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف إلى الودائع وما في حكمها وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أي انها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الغير .
نسبة التوظيف ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

2021	2020	مستويات السيولة (%)
2405	2763	مجموع الودائع وما في حكمها
% 4,03	%3,98	نسبة الاحتياطي القانوني
%21.58	% 27.03	نسبة الرصيد النقدي
1519	2464	قدرة الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية
% 63.16	% 89.17	نسبة السيولة القانونية (السيولة العامة)
% 58.04	% 50.56	نسبة التوظيف

تحليل النتائج:

يتضح من خلال نسب السيولة لسنة 2020 و 2021 أن كفاءة إدارة السيولة للمصرف التجاري في تردي، وذلك لأن نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية لسنة 2021 هي اقل منها لسنة 2000 ، كما أن نسبة التوظيف قد زادت من 50.56% سنة 2000 إلى 58.04% سنة 2021 ، وهذا يعني أن المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته، أما بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني فإنها زادت من 3,98% سنة 2020 إلى 4,03% سنة 2021 وعلى الرغم من أن هذه الزيادة تدعم سيولة المصرف إلا أنها قليلة مقارنة بالانخفاض الكبير في نسبتي الرصيد النقدي والسيولة القانونية والزيادة في نسبة التوظيف، مما يعني انه على المصرف تعزيز سيولته النقدية.